او وضع كالابعاد او لا يكون ترتيب اصلا كالنفوس الناطقة

التي يكون كلها موجودة في زمان واحد ولها ترتيب طبيعي كالموصوفات والصفات
والعلل والمعلولات ولا يتم فيما فقد فيه احد الشرطين الثاني مجموع الممكنات المترتبة
المتسلسلة الى غير النهاية محتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى
سبب وذلك السبب ليس نفس المجموع لامتناع كون الشيء سببا لنفسه والا لزم
تقدم الشيء على نفسه ولا كل واحد من احادها فان المجموع لا يجب بكل واحد
ضرورة توقفه على غيره ولا الداخل في المجموع لان الداخل في المجموع لا يكون علة
لنفسه ولا لعلله فلا يكون الداخل وحده علة مستقلة فسبب المجموع خارجا
عن المجموع فيكون كل واحد من اجزاء المجموع ممتنع الحصول بدون ذلك السبب
الذي هو خارج عنه والا فيكون بعضها مستغنيا عن الامر الخارج فلا يكون الخارج
وحده علة للمجموع بل مع علة ذلك البعض المستغني عن الامر الخارج ولا
يكون ذلك الامر الخارج عن مجموع الممكنات المتسلسلة المترتبة الى غير النهاية
ممكنا بل واجبا لذاته لانه لو كان ممكنا لذاته لاحتاج الى علة فلا يكون مجموع الممكنات
المتسلسلة المترتبة الى غير النهاية المفروضة سلسلة تامة ضرورة تقدمه وتقدم علته
على جميع اجزاء السلسلة المفروضة فيكون هو علة جزء من المجموع واذا كان واجبا
لذاته يكون طرفا للسلسلة بالضرورة لانه مرتبط بالسلسلة فان كان في وسطها
يلزم ان يكون معلولا منه واذا كان مرتبطا بالسلسلة ولا يكون في وسطها
يكون طرفا فينقطع به السلسلة فيلزم تناهي السلسلة على تقدير لا تناهيها

عن الانطباق ويمكن الانطباق بحسب فرض العقل فنفرض مبدأ الانطباق
ولا نلتفت الى عجز الوهم عن الانطباق او قدرته فنقول ان امكن الانطباق
المفروض واستوفت الثانية الاولى لزم تساوي الناقص الزائد وهو محال
وان امتنع الانطباق ولم تستوف الثانية الاولى كانت علة عدم الانطباق
تفاوت الجملتين فقط فان امتناع انطباق جملتين من جنس واحد كالكم
وهو العدد لا يكون الا بسبب التفاوت وهذا ضروري ومن البين ان المجموع اذا كان
محالا لا بد وان يكون احد اجزائه محالا اما على تقدير تحقق جزء من الاجزاء الباقية
او في نفسه وههنا كل جزء من اجزاء المجموع غير محال على تقدير الاجزاء الباقية فيكون
احد الاجزاء محالا في نفسه وكل جزء من المجموع ممكن في نفسه الا كون الجملة غير متناهية
فيكون الجملة الغير المتناهية محالا وهو المطلوب واما النقض بالاشياء المترتبة
الغير المتناهية الموجودة كالحركة التي لا اول لها فغير وارد اذ الجملة من حيث
هي غير موجودة بل الموجود ابدا جزء من اجزائها فلا يتصور التطبيق في اجزائها
اصلا وكذلك النقض بالاشياء الغير المتناهية الموجودة معا التي لا ترتيب فيها
بحسب ارتباط بعضها ببعض في الخارج غير وارد لان الاشياء المترتبة اذا انطبق
على جزء من الزائدة شيء في درجة استحال ان ينطبق عليه جزء آخر بل الجزء الآخر
ينطبق على غيره فلا ينفصل في الزائد جزء لا ينطبق عليه شيء وغير المترتبة لا يتصور
فيها هذا فلا يتم البرهان فيها وقد تحقق مما ذكر ان البرهان التطبيقي يتم في الاشياء

اي برهان التطبيق في الاشياء الغير المرتبة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)